مجلة جامعة الملك سعود، م٢٣، الآداب (٢) ، ص ص ١٩٣-٢٢١ ، الرياض (٢٠١١م/١٤٣٢هـ)

مقاربات ورؤى عملية نحو إصلاح مظاهر الخلل الاقتصادي في نمط الاستهلاك لدى الأسرة السعودية

صالح بن رميح الرميح

أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الملك سعود،

الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٢/ ١٤٣٢/٣هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٣٢/٧/٢٣هـ)

ملخص البحث. إن هناك غياباً في الغالب للثقافة الاستهلاكية العقلانية للأسرة السعودية، ولقد أصبح النمط الاستهلاكي المفرط هو التحدي الأكبر الذي يواجه الأسرة السعودية، ولذا فإن نشر الثقافة الاقتصادية الرشيدة في محيط الأسرة يلبي احتياجات حقيقية لديها، ويعمل على توسيع المدارك والمعارف والأفكار لكي تسلك السلوك الاستهلاكي العقلاني، وتحقق المبادئ الاقتصادية التي يجب أن تتحلى بها الأسرة المسلمة، وهي الالتزام بثقافة الاستهلاك وعدم التبذير والالتزام بالمعاملات الاقتصادية الواعية حتى لا يحدث خلل طبقي واجتماعي واقتصادي في ظروف الأسرة وحياتها مما ينعكس على تنشئة أبنائها ورعايتهم وتوافقهم الأسري.

وهذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الأسرة والاستهلاك غير الرشيد، وتقديم الحلول والمقترحات العملية لعلاج ومواجهة مظاهر الخلل الاقتصادي في أوضاع وأنماط الاستهلاك للأسرة السعودية. وكانت أبرز نتائج الدراسة وضع حلول عملية تساعد على التقليل من الاستهلاك للأسرة، وكذلك التقليل من مظاهر الخلل الاقتصادي لإعادة التوازن لأوضاع الاسرة والحفاظ على كيانها واستمرارها.

مقدمة

إن الحلول والمقترحات العملية قد تسهم إلى حد كبير في إصلاح مظاهر الخلل الاقتصادي الذي يمكن أن يظهر كنتيجة حتمية لأنماط استهلاك الأسرة، والتي قد تعرقل عملية التقدم والتنمية المجتمعية حيث إن التنمية في الأساس تستهدف الإنسان كغاية وليس وسيلة لأنه هو الذي يصنعها بجهده المادي والفكري ويستفيد منها في إثراء حياته وإسعادها. إن الأسرة هي الخلية الأساسية في بناء أي مجتمع وتنميته وازدهاره، وهي المؤسسة الاجتماعية التي تعد الفرد وتحوله من كائن بشري فطري إلى كائن اجتماعي ثقافي وفكري، روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلاَّ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ)، (صحيح البخاري).

والأسرة بوصفها نظاما اجتماعيا توجد في جميع المجتمعات البدائية والمتحضرة على حد سواء، وهي تقوم بعدة وظائف جوهرية تسهم في تدعيم كيان واستقرار وبناء المجتمع وتحقق الراحة والسكينة والطمأنينة للإنسان وذلك تصديقا لقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ سورة الروم.

وتعد الوظيفة الاقتصادية من الوظائف الاساسية للأسرة، وقد يختل أداءها فيهدد كيان الأسرة واستقرارها وذلك نتيجة التغير في نمط استهلاكها، ويعد هذا من أهم العوامل التي تشير اليها نظريات التغير، فطبيعة العمل ومصدر الدخل وإمكانية الحصول على السلع والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الناس أساسية بالنسبة لمعظم الأسر (الكبرة، ١٩٨٧).

وتحتفظ الأسرة في المجتمع العربي السعودي حتى الان ببعض الوظائف الهامة كالتنشئة الاجتماعية، والوظيفة البيولوجية، والوظيفة العاطفية. فالفرد يستمد الشعور بالأمان والاستقرار من الأسرة، ومازالت الأسرة لها أثرها الكبير في تحديد المكانة الاجتماعية للفرد، وتمثل المصدر الأول للحب والحنان لأفرادها، وقد أثرت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المجتمع العربي السعودي على وجه الخصوص على شكل الأسرة وعلى وظائفها إذ فقدت كثيرا من وظائفها التقليدية فلم تعد وحدة اقتصادية منتجه بل أصبحت وحدة استهلاكية تستورد معظم احتياجاتها من خارجها.

وتكتسب الدراسة الراهنة أهمية كبيرة حيث تلقي الضوء على الجانب الاقتصادي وتأثيره على الأسرة بإبراز أهم الآثار الناتجة عن الجوانب السلبية للسلوك الاقتصادي على تنشئة الأبناء وعلى التماسك والتوافق الأسري. كما سعت الدراسة أيضا لتحقيق

عدة أهداف كمنظومة متكاملة تتمثل في محاولة التعرف على النزعة الاستهلاكية وآثارها على الوضع الاقتصادي للأسرة، ومحاولة الوقوف على تأثير بعض الظواهر والتي تتمثل في التضخم الاقتصادي، البطالة، اضطراب الأوضاع الاقتصادية، التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع في حياة الآخرين مما يهدد استقرارها وتكاملها كوحدة داخل المجتمع.

موضوع الدراسة

تعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية القائمة بذاتها حيث ينشأ فيها الأبناء، وتتضح معالم شخصياتهم بناء على ما يحدث في هذه المؤسسة من تفاعل وعلاقات واتصالات وتعاون بين الأفراد، وإذا كانت الأسرة نظام يباشر التنشئة الاجتماعية لاعضائه فهي ايضا مصدر للضبط الاجتماعي لأفرادها، وتهدف الى غرس العادات والتقاليد والقيم التي تنمي الاتجاهات لديهم من خلال ما تنقله من خبرات في الحياة وتعمل على الحد من سلوكهم وتصرفاتهم والتي تتحول بعد ذلك الى نمط سلوك يستمر من الطفولة حتى الكهولة، ويعتبر هذا السلوك انعكاس حقيقي للعادات والتقاليد الأسرية وتحدد أسلوبها في إعداد الابناء للحياة والمعيشة في المجتمع والتعامل مع اشياء عديدة من بينها الاستهلاك الاقتصادي.

وقد يتعلم الابن من أسرته النظرة لنفسه وللحياة بشكل عام، كما ينمى اتجاهاته نحو النجاح والطموح وهذا ما تؤكده نظرية " ماكيلاند" في (الإنجاز) بشأن دور الأسرة في خلق الطموح و الدافعية، وتحديد طريقة الابن في حل المشكلات، واكتشاف الذات، ومواقفه من مجالات شتى في الحياة، وبالتالي تتكون شخصيته، من خلال أنماط التفاعل ما بين شخصيته وإدراكه للحياة من جهة، وقيم وإدراك عائلته للحياة من جهة أخرى.

وللتعرف على بيئة الأسرة الاقتصادية، فإنه يمكننا تحقيق ذلك بالرجوع إلى كيان هذه الأسر وظروفها المعيشية وأحوالها، فمن هذا الكيان نصل إلى الإجابة عن كثير من التساؤلات من أهمها: كم عدد الأفراد في الأسرة؟ وما مهنة الأب؟ وهل الأم تعمل أو لا تعمل ؟ وهل العائلة بسيطة أو ممتدة؟ وهل البيت مُلك أو مستأجر؟ وأين تعيش الأسرة في الريف أو في الحضر؟ وما المستوى التعليمي للأسرة؟ وما مصدر دخل الأسرة ؟ وما طبيعة عمل الوالدين؟ وهل يوجد في الأسرة معاقون وكبار في السن؟ وكيف تنفق الأسرة دخلها؟ وما أكثر احتياجات الأسرة التي تستنزف دخلها؟

وتواجه الأسرة عدة مشكلات تختلف من أسرة لأخرى. وهذه المشكلات قد تكون اقتصادية، أو اجتماعية أو تعليمية أو صحية، وهي في كل الأحوال ليست منفصلة عن المشكلات الأسرية الأخرى بل ترتبط بها في وجودها وأسبابها، ويؤدي وجود بعضها إلى ظهور أو انتشار أنواع أخرى من المشكلات.

والمشكلات الاقتصادية الأسرية ، على سبيل المثال، قد تتفرع عنها مشكلات أخرى متنوعة، وقد يرتبط وجودها بوجود مشكلات للأسرة، تتمثل في الجريمة أو الفقر أو سوء التغذية أو العنف، أو السرقة، والقتل، فمثلا أوضحت دراسة العنقري (م٢٠٠٢) بعنوان "جرائم سرقة السيارات في المملكة العربية السعودية" أن قرابة نصف العينة (٤٦,٨٪) من الجناة مرتكبي جريمة سرقة السيارات كانت أحوال أسرهم المادية ضعيفة. كما أكدت دراسة المطلق (١٤٠٩هـ) بعنوان " جنوح الأحداث" أن سبب جنوح الأحداث الجانحين يعود لسوء الأحوال الاقتصادية، حيث لا تتوفر لهم سبل الراحة وأدوات الترفية بمنازلهم. أما دراسة القحطاني (١٤٢٩هـ) بعنوان " الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث سارقي السيارات" فقد أوضحت أن ما نسبته (٢٧,٨٪) من إجمالي أفراد الدراسة كان دخل أسرهم الشهري أقل من ألفي **ريال** ودراسة السبيعي (١٤١٧هـ) بعنوان " الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة" فقد أكدت أن للعامل الاقتصادي دور مؤثر في العود للجريمة.

والمشكلات الأسرية في الغالب تنشأ عن عدم قدرة الأسرة على تلبية بعض وظائفها، الأمر الذي ينعكس على أعضاء الأسرة، وفرص حياتهم. وتعدَ المشكلات الاقتصادية من أبرز المشكلات التي تواجهها الأسرة، حيث لا تجد ما يغطي حاجتها من النفقات، وقد تضطر نتيجة لذلك للوقوع في مصيدة الديون، مما يؤدي إلى تدهور العلاقات بين الزوجين وإلى تفكك الأسرة وانهيارها، وإلى ظهور مشكلة خطيرة وهي الطلاق التي يتولد عنها مشكلة تشرد الأبناء وانهيار كامل لأفراد الأسرة، وبالتالي عدم قدرة الأسرة على الاستمرار(حمودي: ٢٠٠٨).

وتؤكد العديد من الدراسات الاجتماعية على طبيعة الخلافات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الاجتماعية بين الزوجين كعامل يؤدي للطلاق فقد أكدت دراسة الثاقب (١٩٩٩م: ٢٥٣)، هذه القضية وأبرزت خطورة آثار المشكلات الاقتصادية التي تتمثل في انخفاض مستوى المعيشة، وطلب المعونة من الأقربين، أو الهيئات الخيرية على الأسرة. أما دراسة الخطيب(١٩٩٣م) فأوضحت أهمية عوامل مثل عدم كفاية الدخل، وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية في حدوث تلك المشكلات، بينما دراسة الجهني(١٤٢٧: ٦٤) فقد ركزت على طبيعة الخلافات المتعلقة بعدم الإنفاق من قبل الزوج، والدخل المحدود، وعدم إعطاء الزوجة مصروفا، وأشارت دراسة الرميح (١٤٣٠، ٤٩٧) أن الوضع الاقتصادي للمرأة غير العاملة يكون محرجا لها ويدفعها إلى الصبر على وضع الحياة الزوجية التي تعيشها خوفا من عدم وجود عائل، مما يجعل هذه الأسرة عرضة للمشاكل والخلافات. إن انهيار الأسرة يفقد الأبناء العطف والحنان الضرورين من الوالدين، وهذا يعد نتيجة حتمية للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسرة

والمتمثلة في انخفاض دخل الأسرة أحيانا أو تعطل رب الأسرة وعجزه عن الحصول على الدخل المناسب للأسرة أحيانا أخرى، وترجع أسباب المشكلات الاقتصادية أيضا إلى سوء التنظيم في إنفاق الدخل، أو إلى سوء التصرف في الدخل الشهري للأسرة من جانب الزوج أو الزوجة أو كلاهما، وهذا يؤدي بالضرورة إلى حدوث الخلل الاقتصادي.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من الحقائق التالية: -

١- إن الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع، إن صلحت، صلح المجتمع، وإن فسدت، فسد المجتمع، وأي خلل تمر به الأسرة ينجم عن عدم مقدرتها على تفهم الثقافة الاقتصادية والاستهلاكية، ولذا فمن الضروري والمهم أن نلقي الضوء علميا ومجتمعيا على ذلك لكي يتقدم المجتمع ويتحقق استقراره وتدعيمه.

٢- يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في إثراء التراكم المعرفي عن الأسرة في كيفية التغلب على المشكلات الاقتصادية التي تواجهها في أسلوب إدارتها للدخل الشهري.

٣- هذه الدراسة يمكن أن تسهم في إثراء مادة علم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع الأسري برصد بعض التغيرات التي طرأت على سلوك الأسرة، ودورها في تنشئة أبنائها وإعدادهم للحياة العامة في كيفية ترشيد الإنفاق الاستهلاكي، وتأثير ذلك على تماسك الأسرة واستمرارها.

الأهمية العملية

١- تبرز الأهمية العملية للدراسة في تركيزها على سلوكيات الأسرة في تصرفاتها نحو الدخل الشهري وانعكاس ذلك على كيانها ووجودها.

٢- تبرز أهمية تلك الدراسة في أنها تلقي الضوء على الواقع العملي للأسرة وكيفية تصرفاتها في الجوانب الاقتصادية وتوعيتها بالتغيرات التي من الممكن أن تتعرض لها بالفعل، وهذا واقع من مظاهر الانهيار للأسرة.

٣- يمكن أن تساعد الدراسة الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات التوعوية والتثقيفية للأسر، وكيفية مواجهة أوجه الخلل في الحياة الأسرية لكي تقف على أسس علمية سليمة.

مشكلة الدراسة

تمر الأسر ببعض المشكلات التي تواجه كيانها واستقرارها كنتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة، والتي قد تزداد حدتها من وقت لآخر(السيف، ١٩٩٧). ونتيجةً للظروف المعيشية المعقدة، وارتفاع الأسعار والغلاء، وعدم تناسب الدخل مع تلك الزيادة المستمرة في نفقات المعيشة، تحاول الأسر جاهدة

تحسين مستوى معيشتها، وخاصة بعد أن صارت الأسرة وحدةً استهلاكية أكثر من كونها وحدة إنتاجية. إن الاحتياجات الأسرية المتزايدة بالإضافة إلى غلاء المعيشة قد يترتب عليها أن لا يفي الدخل الشهري باشباعها. فقد أصبحت ظاهرة الاستهلاك من الظواهر التي تدفع الأفراد إلى الاستدانة و تؤدي إلى استنفاذ مدخرات الأسر، الأمر الذي ينتج عنه فقدان الروابط الأساسية بين أفرادها واستقلال بعضهم عنها، وتفرقهم للعمل في أماكن شتى مكونين بذلك أسر معيشية جديدة، وبالتالي يظهر التمايز بين الأسر. وتحصر دراسة (الصلوي، ٢٠٠٤) هذه العوامل في كل من الجنس والعمر ونوع النشاط والاختصاص والدرجة الوظيفية والدرجة العلمية والمكانة الاجتماعية. كما ترتبط هذه العوامل بالدخل الذي يحدد وضع أفراد الأسرة في علاقته بكل من هذه العوامل، كما يحدد المستوى المعيشي للأسرة. وتخلص الدراسة إلى أن أفراد الأسرة يعملون جاهدين على تحقيق الرغبات والأهداف التي تتبناها الأسرة وفق القيم التي ترمي إلى رفع مستواها المعيشي، ويجدون في البحث عن كيفية تحقيق التكيف الاجتماعي مع الجديد الذي يضعها في المكانة التي ترغب بها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم ظهور مشكلة اجتماعية، مثل الخلل في التركيب الاجتماعي للأسرة، وزعزعة الصلات القائمة بين أعضاء الأسرة الواحدة، وفي ضوء ما تم توضيحه، فإن الدراسة تحددت في" مقاربات ورؤى عملية نحو إصلاح مظاهر الخلل الاقتصادي في نمط الاستهلاك لدى الأسرة السعودية".

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- التعرف على النزعة الاستهلاكية وأثرها على الوضع الاقتصادي للأسرة.

٢- التعرف على أثر التضخم على الميل الاستهلاكي في الأسرة.

٣- التعرف على مشكلة البطالة وأثرها على نمط الاستهلاك في الأسرة.

٤- التعرف على تأثيرات التغيرات في الأوضاع الاقتصادية وأثره على القدرات الاستهلاكية في الأسرة.

مفاهيم الدراسة

الوظيفة الاقتصادية للأسرة

إن أحد أبعاد الوظيفة الاقتصادية للأسرة ما تقدم الأسرة من إنفاق في ضوء دخلها وإمكانياتها وبما يضمن توفير حياة كريمة لأفرادها، ولتحقيق هذه الوظيفة ينبغي مراعاة ما يلي: التخطيط لإنفاق الدخل بما ينفع الأسرة، واشتراك كل من الأب والأم في توفير الدعم المادي والإنفاق، وتأمين مستقبل الأسرة بتوفير جزء من الدخل.

الخلل الاقتصادي للأسرة

ويتمثل مفهوم الخلل الاقتصادي في عدم قدرة

الأسرة على تلبية احتياجات أعضائها. أو قد يتخذ شكلا من أشكال الإسراف في الإنفاق على سلع كمالية لإشباع احتياجات غير ضرورية، أو الإنفاق بشكل هدري أو تفاخري، أو عدم القدرة على التخطيط الرشيد لميزانية الأسرة بما ينفع أعضاءها، ويعد الخلل الاقتصادي للأسرة من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجهها حيث لا تجد الأسرة ما يغطي حاجتها من النفقات، وقد تضطر للوقوع في مصيدة الديون، وهذا قد يؤدي إلى تدهور العلاقات بين الزوجين، أو العنف الأسري، أو إلى تفكك الأسرة وانهيارها، مع ما يترتب على ذلك من ظهور مشكلة خطيرة وهي الطلاق التي تتفرع منها مشكلة تشرد الأبناء، وانهيار كامل لأفراد الأسرة، وبالتالي عدم قدرة الأسرة على الاستمرار.

النمط الاستهلاكي للأسرة

إن مفهوم النمط الاستهلاكي للأسرة أحد معايير مؤشرات الطبقة الاجتماعية، ومن المتعارف عليه أن هناك ارتباطا طرديا بين الطبقة الاجتماعية والنمط الاستهلاكي، فمثلا الاتجاه إلى نمط استهلاك معين، أو شراء أنواع معينة من المنتجات أو علامات تجارية بعينها من المحلات التجارية ترتبط بطبقة معينة، وما يؤكد ذلك هو ارتباط ارتياد الطبقة العليا محلات تجارية معينة.

و يرتبط النمط الاستهلاكي للأسر بدخلها الشهري، وعلى ذلك فإن الرغبة في الاستهلاك لا تمثل طلبا فعليا مالم يصاحبها قوة شرائية مناسبة، واختلاف القدرة من مستهلك إلى آخر يؤدي بالتبعية إلى اختلاف نمط الإشباع المرتبط بالثقافة الاستهلاكية المجتمعية (أبو طالب، ١٤٢٠، ٣٤).

إن تغير نمط استهلاك الأسرة السعودية ومستوياته، إضافة إلى مجتمع الاستهلاك نفسه، والمقصود به (نطاق السلع المتاحة للاستهلاك في الأسواق) تجاوز مجرد استهلاك الاحتياجات الأساسية ليشمل السلع الفاخرة والابتكارات التكنولوجية، وهذا الاستهلاك تجاوز الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية نحو الكثير من الكماليات. إن سيادة نمط الاستهلاك الترفي لدى معظم الأسر يؤدي إلى ضعف المقومات الأساسية لبنيتها (الادخار والاستثمار)، و هو ما يؤثر على أداء وظيفتها الاقتصادية. فالأسر بحاجة إلى الترشيد من نمط الاستهلاك الترفي، والاتجاه إلى نمط الاستهلاك العقلاني.

الإجراءات المنهجية للدراسة

اعتمدت الدراسة في إجراءاتها المنهجية على استخدام منهج المسح المكتبي في جمع البيانات والاحصاءات، مع دراسة للأدبيات العلمية حول الحلول والمقترحات العملية لإصلاح مظاهر الخلل الاقتصادي في أوضاع ونمط السلوك الاستهلاكي للأسرة.

الإطار النظري للدراسة

أحدث اكتشاف النفط واستغلاله الاستغلال

الأمثل في المملكة العربية السعودية تغيرات جذرية كبيرة في البنية الاقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية السائدة قبل اكتشافه، لقد كانت اقتصاديات المملكة العربية السعودية تعتمد على مجموعة من الأنشطة التقليدية التي تغيرت مع تغير الظروف التي مرت بها البلاد والتي أفرزت وضعا اقتصاديا جديداً، أدى إلى توفر العمل والمال، ونتج عنه تغيير في الفعاليات الاقتصادية السابقة على اكتشاف النفط. وقد صاحب ذلك التغير عمليات تحضر وتوسع في النمو السكاني في الحجم أو السرعة، فضلاً عن تغيرات أخرى عديدة على جميع المستويات، و منها التغيرات التي طرأت على نظام الأسرة.

فالملاحظ أن المجتمع السعودي قبل ظهور النفط كان يضم وحدات أسرية كبيرة يسهم معظم أفرادها في الإنتاج، فالرجل والمرأة والأبناء يسهمون جميعا في العملية الإنتاجية، والأسرة الكبيرة الممتدة التي تضم عدة أجيال هي التي كان لها السيادة في المجتمع، ومن ثم فقد كانت العلاقات بين الأسر وثيقة لوجود المصالح المشتركة. وكانت المرأة تقوم بأعمال إنتاجية كالخياطة ونقل المياه وطحن الحبوب ورعاية الماشية بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة. ولكن بعد ظهور النفط تغيرت طبيعة الإنتاج، فتغير بناء الأسرة وتحولت إلى الشكل النووي (الطائي، ٢٠١٠).

وقد أصبح الكيان الأسري النووي يعاني في العصر الحديث من تبعات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والتي أدت إلى إضعاف كيان الأسرة مقارنة بذي قبل. وقد صاحب التغيرات الاقتصادية التي طرأت على المجتمعات بصفة عامة، تغيرات في الأدوار والوظائف الاقتصادية للأسرة فبعد أن كانت الأسرة تقوم بالكثير من الأدوار الإنتاجية، حتى أن عدداً ملحوظاً منها كان يتخصص في بعض المهن، ومن ثم يدرب أبناءه ويعدهم لتوارث هذه المهنة، بعد هذا أضحت الأسرة ذات إسهامات متنوعة ومتباينة في النشاطات الاقتصادية. ومع ذلك فإن هذا التباين والتنوع لا يمكن عدهَ سلبياً في حد ذاته بل أنه يعد في أحيان عديدة ضرورة من ضروريات التنمية والتطور.

وقد تزامن مع هذا التغير تزايد مشاركة المرأة في مجالات العمل خارج الأسرة، مما يسهم في إظهار دورها المجتمعي الأمر الذي أثر بدوره في أحيان عديدة على كفاءة ممارستها لأدوارها على مستوى الأسرة خاصة دورها في تنشئة الأطفال(الشثري، ١٤٢٩). ولقد أكد كثير من الدراسات والأبحاث مثل (محمد، ٢٠٠٧)، أن عمل الأم يمكن أن ينمي شخصيتها ونشاطها داخل الأسرة. كما يسهم إيجاباً في الإنتاج، ولكنها عندما تعود الى أسرتها فإنها تكون مثقلة بما يخلفه العمل من تعب، مما يؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية لعمل المرأة خاصة في حالة غياب البدائل التربوية الملائمة من دور حضانة ومربيات مؤهلات ومتدربات.

في ظل وجود الأسرة النووية التي أصبحت تشكل

الآن النمط السائد في المجتمع السعودي المعاصر، شأنها في ذلك شأن بقية المجتمعات العربية، المكونة من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، الذين يقيمون في مسكن مستقل بهم لهم خصوصيتهم واقتصادهم الخاص بهم، أصبحت إيرادات الأسرة لا تكاد تغطي المصروفات بسبب تعدد الكماليات والحاجة إلى تلبية العديد من متطلبات الحياة اليومية. كذلك فقد أصبح من أهم السمات المميزة لكثير من الأسر اعتماد اقتصادها على عمل رب الأسرة كمصدر أساسي لدخل الأسرة وتلبية احتياجاتها، مع إمكانية عمل المرأة، بقصد مساعدة الزوج في الإنفاق على الأسرة مما يحسن الوضع الاقتصادي للأسرة (www.helwannews.com,2010).

وفي الواقع، فإن تصرف بعض الأسر على هذا النحو يأتي متسقاً مع انتشار ثقافة الاستهلاك السائدة الآن، وبما تتضمنه من سلوكيات حب التملك والمحاكاة وتقليد الآخرين والتي باتت متجسدة في الواقع العربي السعودي في ظل سيادة بعض مظاهر العولمة والتي خلقت ضغوطاً اقتصادية وثقافية على معظم الأسر حتى الميسورة منها، واتضح ذلك في بعض المظاهر كالنزعة الاستهلاكية غير المبررة في الحصول على الاحتياجات المطلوبة، وغير المطلوبة لكونها نتيجة تعبر عن نجاح الإعلانات التي يتم بثها عبر وسائل الإعلام المعولم، وتفشي قيم الاستهلاك والرغبة في تقليد الآخرين، بما يرهق كاهل الأسرة، ويخلق ضغوطاً اقتصادية مستمرة، تنعكس بالتبعية على كفاءة أداء الأسرة لوظائفها المنوطة بها (علي، ٢٠١٠).

النظرية السوسيولوجية
Sociological Theory

تقدم النظرية السوسيولوجية تفسيرات متنوعة لسلوك الاستهلاك، فهي تنظر إلى المتغيرات الاجتماعية، والثقافة السائدة كعوامل رئيسة محددة لكمية السلوك الاستهلاكي ونمطه ومحتواه. كما تقدم النظرية السوسيولوجية تصورات علمية لسلوك الاستهلاك تعطي قدراً أكبر من الأهمية للمتغيرات السوسيو-سيكولوجية. حيث يؤكد بارسونز "Parsons" ؛ و سملسر"Smelser" على أن العملية الاستهلاكية تتأثر بنسق العادات والتقاليد وطبيعة الدخل والدور المتوقع في الحياة بالإضافة إلى عامل حب التظاهر Demonstration Effects، وتأثير الجماعات المرجعية Reference Group (عبد الرحمن، ٢٠٠٣) (آل مظف، ٢٠١١م) .

فالاستهلاك من منظور النظرية السوسيولوجية يمثل شكلا من أشكال الفعل الاجتماعي الذي يعرّفه ماكس فيبر (Max Weber) بأنه ذلك الفعل الذي يحمل معنى عند فاعله ويأخذ الآخرين في الحسبان. وبالنظر إلى التراث السوسيولوجي، نلحظ أن هناك عوامل مختلفة تحدد سلوك الاستهلاك وتؤثر فيه بشكل كبير. وتأتي الطبقة الاجتماعية أحد أهم تلك العوامل. وتشكل دراسات ثورشتاين فيبلن (Thorestein Veblen, 1988) وبيير بورديو (Pierre Bourdieu, 1984) حجر

الزاوية في هذا الإطار حيث يؤكد فبلن وبورديو على أن الاستهلاك وسيلة لإظهار الثراء وبناء الهوية الطبقية، بينما يركز فيبلن على مفهوم الاستهلاك المظهري (Conspicuous Consumption) وكيف أنه يمثل نشاطاً اجتماعيا لقضاء وقت الفراغ عند أبناء الطبقة الغنية العاطلة.

فنظراً للحجم المتزايد لكمية الأموال المنفقة في شراء سلع وخدمات استهلاكية من قبل بعض الأسر، وأخذاً في الاعتبار نقص الخبرة وافتقار المهارات اللازمة لاتخاذ قرارات شراء صائبة من لدن تلك الأسر فإن العديد من الدراسات (عبد الرحمن، ٢٠٠٣، آل مظف، ٢٠١١) (Carol & Katrina, 2003; Carole & Selinah, 2004; Rosa & Vicent, 2003) تؤكد على أهمية التربية والتعليم كعامل رئيس في خلق المستهلك الرشيد الذي يضع في أولوياته القدرة الشرائية والحاجة إلى المنتج عند اتخاذ قرارات الشراء. وينادي هؤلاء الباحثين بضرورة التركيز على خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة واستحداث البرامج التعليمية والتربوية المناسبة لإكساب أعضاء الأسرة الخبرات والمهارات والوعي والفطنة والحرص والكفاءة اللازمة التي تعمل على خلق مستهلكين راشدين مؤثرين في سوق السلع والخدمات بشكل يساعد على تنمية السوق وتلبية الحاجات وحماية البيئة ويجنب حدوث المشاكل الاقتصادية للأسر.

نظرية الضغط الاجتماعي Social Strain Theory

استخدم هذا المصطلح في البداية في العلوم البيولوجية، ثم استخدمه علماء الاجتماع وعلم النفس. فيعرف "إلبرشت Albrecht" الضغوط الاجتماعية بأنها الحالة التي تتجاوز فيها احتياجات الفرد المهمة حدود قدراته وإمكانياته، فمثلاً الأب الذي يحتاج أولاده إلى مصاريف مدارس وعلاج، وإمكانياته لا تسمح بتلبية هذه الاحتياجات المهمة، فإن هذا الموقف يمثل ضغطاً اجتماعياً على الشخص، ويلاحظ أن التعريف يذهب إلى وجود قوى خارجية تمثل عقبة أو مشكلة أمام الشخص تعوق تحقيق أهدافه أو إشباع احتياجاته(الرميح وآخرون، ٢٠١٠م: ١١٤).

والضغوط التي تتعرض لها الأسر أو أفرادها في الحياة تتعدد مصادرها وتشمل:

- ضغوط البيئة الاجتماعية، والتي تنشأ من الظروف الاقتصادية أو العوامل المهنية أو العلاقات الاجتماعية أو التغير الثقافي.
- ضغوط البيئة الفيزيقية الناتجة عن المناخ أو الكوارث الطبيعية.

الضغوط الاقتصادية وهي خاصة بالنقود وقلة الدخول وزيادة الديون وما يرتبط بها من مشاكل مادية وهي تنتشر لدي الأسر الفقيرة والطبقات الدنيا في الغالب. والضغوط الاقتصادية داخل الأسرة ترتبط إلى حد كبير بالأدوار الاجتماعية لأعضائها وعدم قدرتهم

على الأداء المناسب لهذه الأدوار سواء الدور كزوج أو زوجة أو أب أو أم أو ابن أو بنت، بمعنى أن أي حدث يهدد مشاركة الشخص في التفاعل الاجتماعي المحيط بالنجاح يعتبر مصدراً أساسياً للضغوط، و تنعكس الضغوط في صورة اضطراب وظيفي يؤدي إلى صراع الأدوار، كما تهدد علاقتهم الاجتماعية داخل الأسرة.

إن تعرض الأسر للعديد من الضغوط البيئية بشقيها الاجتماعي والفيزيقي قد تفسر انحرافها أو سلوكها، فهناك العديد من الضغوط الاجتماعية مثل الفقر والبطالة وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات، والشعور بالحرمان الاجتماعي، وتدهور العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، والإحباط والفشل في العلاقات مع المحيطين والمجتمع واستمرار هذه الضغوط لفترات طويلة تدفع الأسر للانحراف.

والأسر بوجه خاص تتعرض للعديد من الضغوط، وخاصة تلك الضغوط التي تتعلق بالعامل الاقتصادي والمتمثل بقلة الدخول وزيادة الديون وما يرتبط بها من مشاكل مادية تعوق إشباع احتياجات أفرادها أو تحقيق رغباتهم ويمكن تحديد أهم هذه الضغوط في الآتي:

أ) متطلبات الاستهلاك اليومي.

ب) متطلبات المسكن الحضري، و زيادة تكلفة الحياة الحضرية.

ج) متطلبات حفل الزواج وتكاليفه وزيادة المهور.

د) متطلبات الحياة الحضرية من أجهزة وسيارات وخلافه.

هـ) مشكلات البطالة ووقت الفراغ.

و) ضغوط جماعات الأصدقاء ورفقاء السوء.

ز) العادات والتقاليد المرتبطة بالهدايا والاستهلاك غير الرشيد.

وبالتالي فإن عدد كبير من الأسر تواجه العديد من الضغوط، والتي تمثل معوقات كبيرة أمامها، مما يشعر أفرادها بالعجز أو اليأس ويدفع للخلافات أو المشاكل داخل الأسرة، و بلا شك فالخلافات و المشاكل تمثل نوعاً من الضغوط الاجتماعية فاستمرارها وصعوبة التكيف معها تنعكس سلباً على سلوك أفرادها ومن هذه السلوكيات السلبية حدوث العنف الأسري أو الطلاق أو انحراف الأبناء أو تفكك الأسرة.

سيادة النزعة الاستهلاكية وهيمنة ثقافة الاستهلاك على الوضع الاقتصادي

شهدت المملكة العربية السعودية طفرة تنموية واقتصادية كبيرة رافقتها ثقافة النزعة الاستهلاكية لدى الأسر، وتحولت تلك الثقافة إلى الإنفاق على سلع كمالية تمثلت بنوع من الإسراف لإشباع احتياجات غير ضرورية، أو الإنفاق بشكل هدري أو تفاخري، فالمجتمع السعودي انتقل من مرحلة البداوة والريف إلى مرحلة التحضر التي صاحبت تدفق عوائد النفط في المنطقة دون المرور بمرحلة انتقالية لهذا المجتمع، تهيئ

الأسر لما هو قادم كما يؤكد ذلك "وليم اوجبرن" في نظريته "الهوة الثقافية". وقد أصبحت ثقافة الاستهلاك في المجتمع ثقافة تتجه نحو الاستهلاك الترفي أو ما يسمى بالتفاخري بعيدا عن الثقافة الاستهلاكية العقلانية أو الاستهلاك المستقبلي الرشيد، وهذا يتفق تماما مع رؤية العالم "جابريل تارد " في نظريته "التقليد والمحاكاة"، أن الأسر الفقيرة تقلد وتحاكي الأسر ذات الدخل المرتفع في المسكن والملبس ونمط المعيشة، وتكاليف الزواج، والمناسبات العائلية.

هذا وقد أسهمت الطفرة التنموية بتغير الثقافة الاستهلاكية في المجتمع حيث دعم ذلك النظام الاقتصادي الحديث من مؤسسات وشركات تجارية وصناعية تقوم بتقديم سلع وخدمات تتناسب مع الطفرة التنموية التي يمر بها المجتمع بطرق خاطبت عقول وعواطف المستهلكين بما تعبر عنه ثقافة هذه المرحلة الانتقالية، و كذلك التغير البنيوي في الأهداف المباشرة وغير المباشرة للاستهلاك، كظهور أشكال جديدة من المجمعات التجارية (المول) التي ساعدت على تحويل عملية التسوق إلى "نشاط ترويحي له قيمه وعوائده"، ومعه أصبح الاستهلاك ميداناً للتنافس بين طبقات المجتمع وفئاته في إطار سعي كل فئة إلى خلق هوية جديدة، كما تشير إلى ذلك دراسة التركي و باقادر(١٤٢٧ : ٣٤٤). ولذا فقد تغير النمط الاستهلاكي للمجتمع العربي السعودي ومستوياته حيث تجاوز الاستهلاك في المجتمع مستوى الاحتياجات الأساسية ليشمل السلع المعمرة والفاخرة والابتكارات التقنية في محاولة لتحسين ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين رغد الحياة، وهذا الاستهلاك تجاوز الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية نحو الكثير من الكماليات، حسب رؤية العالم "ابراهام ماسلو" حيث تبرز إشكالية النزعة الاستهلاكية والتوسع في نمط الاستهلاك وإشباع الحاجات المتجددة والتي أصبحت في الغالب جزءا من ثقافة الأسر السعودية.

وعلى الرغم من أن الأسرة السعودية تتأثر بشكل كبير بتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة التي تدعو إلى ضرورة الترشيد و الاستهلاك العقلاني لقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ ﴾ سورة الإسراء. وقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ ﴾ سورة الإسراء. وقول الله تعالى : ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ سورة الأعراف. أي الدعوة إلى البعد عن ظاهرة الاستهلاك الترفي والتوازن في الانفاق، إلا أن ذلك يبدو في الغالب غير متحققَ على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال، ومن واقع ما تطرحه الإحصائيات الرسمية فإن المجتمع العربي السعودي تؤثر عليه في الغالب النزعة الاستهلاكية وتسيطر عليه الأنماط الاستهلاكية فقد تجاوز حجم إنفاق الأسرة السعودية على السلع

الاستهلاكية ما نسبته (٥٠٪) من إجمالي دخلها في الأيام التي لا يوجد بها مناسبات دينية أو خاصة(الرياض ،١٤٣٠هـ: العدد ١٥٤١٧)، إضافه إلى ما أوردته نتائج مصلحة الإحصاءات العامة حول متوسط إنفاق الأسرة السعودية الشهري بحسب مجموعة الإنفاق الرئيسية لعام ١٤٢٧هـ والتي أوضحت أن مجموعة السلع والخدمات الشخصية المتنوعة مثلت أعلى نسبة من متوسط إنفاق الأسرة السعودية، وتليها مجموعة الأغذية والمشروبات، وتأتي خدمات الرعاية الصحية، والتعليم كمجموعات تأخذ النصيب الأقل من متوسط إنفاق تلك الأسر (مصلحة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٧م). وتلك الإحصاءات توضح مدى النزعة الاستهلاكية، والحاجة للبحث عن الحلول المناسبة، وتكشف عن أهمية الاستهلاك كفعل اجتماعي له آثاره ونتائجه على الفرد والأسرة والمجتمع.

وتبرز مظاهر السلوك الاستهلاكي في أكثر من جانب من جوانب الحياة العامة، حتى أصبحت هذه المظاهر أشبه ماتكون بالثقافة العامة التي تتفنن بعض الأسر في ممارستها، وقد تأثرت الأسر بعضها ببعض في نشر هذه الأنماط في عملية تقليد جماعية متأثرين بعضهم بالبعض الآخر، وأدى الاستمرار في عملية الاستهلاك المفرط إلى إيجاد رغبات ونزعات استهلاكية متوالية لدى هذه الشرائح تتعدى الاحتياجات الأساسية إلى الكماليات، وقد يرجع ذلك إلى تحقيق الجوانب الكامنة من وراء ذلك الاستهلاك، وهو التعبير عن المكانة الاجتماعية أو التميز. إن ثقافة الاستهلاك الترفي بشكلها الحالي لم تكن وليدة المنطقة، رغم بعض المتغيرات الاجتماعية التي دعمت نشوءها وتفاقمها، فقد لعبت العولمة دوراً هاما وعاملا حاسما في تصدير ثقافة الاستهلاك بنقل تلك الثقافة ومتغيرات دعمها من الدول الرأسمالية إلى الدول النامية، أي الانفتاح على العالم الخارجي والثقافات الأخرى، وانتقال عناصر ثقافة الاستهلاك من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

المتغيرات الداعمة للنزعة الاستهلاكية لدى الأسرة

١- القروض الاستهلاكية

لعبت القروض الاستهلاكية دورا سلبيا في تشجيع أفراد المجتمع على المضي قدما في إنفاق الأموال على سلع كمالية لا تندرج تحت قائمة الاحتياجات الأساسية للأسر، ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة ارتفاع نسبة لجوء الأفراد إلى القروض الاستهلاكية في ظل نمو الرغبات بشراء الكماليات، حيث كشف التقرير السنوي للعام ٢٠٠٩م والصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي عن أن مجمل الديون المتراكمة على المواطنين السعوديين والناتجة عن القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان بلغت(١٨٠ مليار) ريال بنهاية عام (٢٠٠٩م)، و بزيادة بلغت ٦.٥٪ مقارنة مع الفترة نفسها من الربع الأخير لعام ٢٠٠٨، الأمر الذي يعني أن الإقبال من قبل أفراد المجتمع

العربي السعودي على القروض الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية في تزايد مستمر (البدراني، ١٤٣١).

وفي هذا السياق لعبت البنوك والمؤسسات التجارية الدور الكبير في دعم عملية الاستهلاك بما تطرحه من مغريات تدفع بالأفراد للقروض الاستهلاكية المتمثلة في بعض المميزات لحاملي البطاقات الائتمانية أو بعض العروض الخاصة بالاقتراض كتخفيض الفوائد في مواسم معينة بنسب متفاوتة، إضافة إلى تلك البطاقات الائتمانية ذات المبالغ البسيطة التي يستطيع أي فرد الحصول عليها كبطاقة دفع بالقسط والتي لا يتجاوز مبلغ الاقتراض فيها عن ٣٠٠ ريال شهريا على أن يتم تسديدها على مدار السنة ودفع رسوم بشكل سنوي.

٢- الإعلان

يرى(حجازي، ١٩٩٩م) أن التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصال و التقنية الإعلانية أضحت متحكمة في العملية الإنتاجية من حيث أنماط التسويق والعرض والاستهلاك، وتحول مضمون الإعلان وهدفه إلى عملية تسهيل الحصول على السلعة ودعم النزعة الاستهلاكية للجماهير ودفع المواطن للهرولة إليها وامتلاكها بغض النظر عن مبدأ الجودة أو القيمة الحقيقية للسلعة المعلن عنها، وبذلك تتحويل النزعة الاستهلاكية إلى أفعال تميل بصورة كبرى نحو الوجدان والعاطفة التلقائية في التعامل مع السلع المعروضة.

٣- المواسم الدينية

تلعب ثقافة المجتمع دوراً في تحديد شكل وفلسفة الاستهلاك لأفراده من خلال القيم والمعتقدات المكونة لها. فمثلاً تتضح فلسفة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية بتأثير العادات الاجتماعية المحلية على الأنماط الاستهلاكية للأسر، فنرى ذلك واضحا في المناسبات الدينية والاجتماعية(سليمان، ٢٠٠٠ م). فعلى سبيل المثال، كشف (الخولي ،٢٠١٠ م) في التحقيق الصحفي لجريدة عكاظ (السعودية) أن أهم السمات الاقتصادية لشهر رمضان المبارك تمثلت في التغير الملحوظ في الاستهلاك، حيث تتبدل العادات الاستهلاكية والإنتاجية، فمن المفروض أن أي اقتصاد ينمو إذا كان حجم إنتاجه أكبر من استهلاكه على مدار السنة، ولكن الواقع الفعلي يدل على أن الاستهلاك يزيد عن الإنتاج في شهر رمضان، حيث يتزايد الإنفاق الاستهلاكي كماً ونوعاً نتيجة تغير أنماط الاستهلاك، فتظهر بنود وسلع جديدة خاصة بهذا الشهر، ومن أبرز أسباب تغير أنماط الاستهلاك حسب هذا التحقيق الصحفي ارتباط دوافع الاستهلاك بالعادات الاجتماعية والعرف بين الناس للاتجاه في استهلاك سلع محددة وبطريقة بعينها، إضافة إلى الارتباط الزمني لعيد الفطر المبارك بالإجازات الرسمية، و زيادة وسائل الدعاية والترويج عن السلع والخدمات، إلى جانب الاجتماعات العائلية على الإفطار والسحور.

٤- تجاوز الدخل الشهري للأسرة أيا كانت طبقتـها الاجتماعية

يعد الدخل الشهري للأسرة أحد أهم معايير مؤشرات الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها، ومن المتعارف عليه أن هناك ارتباطا طرديا بين الطبقة الاجتماعية للأسرة ونمط الاستهلاك (سليمان ،٢٠٠٠). فعلى الرغم من أن مؤشر الطبقة الاجتماعية للأسرة مؤشر في غاية الأهمية لشكل الاستهلاك، إلا أن الغالبية العظمى من الأسر على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية تتجه إلى الاستهلاك الترفي دون اعتبارات واضحة للدخل الأسري والطبقة التي تنتمي إليها، وما قد يترتب على هذا الاتجاه (ويمكن الاستدلال هنا بنظرية التقليد عند "تارد"، وكذلك الموروث الاجتماعي للمجتمع العربي السعودي).

٥- تجاهل مبدأ ترشيد الاستهلاك

يعد غياب الوعي الاستهلاكي الرشيد من أهم المتغيرات الداعمة لنزعة الاستهلاك، ولو تحقق الوعي الاستهلاكي لدى الأسر لأصبح لديها المقدرة على التمييز بين رغباتها وحاجاتها وبين الأهم والمهم من بين تلك الاحتياجات، إضافة إلى معرفة تناسب تلك الاحتياجات مع الدخل الذي تحصل عليه. فالوعي الاستهلاكي الرشيد يؤكد ضرورة الابتعاد عن التأثر بالعادات والتقاليد والدعايات والموروث الاجتماعي السلبي عند إنفاق الدخل الشهري للأسرة، وأن الأسر بحاجة إلى ثقافة السوق التجاري ومعرفة القوانين التي تحميها والمؤسسات التي تخدمها وحقوقها الشرعية والوعي بالدعاية الكاذبة التي تستنزف الجيوب والفائدة على حساب المستهلك، إضافة إلى ضرورة معرفتها بالخدمات العامة ومدى القدرة على تقييم الحاجات اليومية. وفي الحقيقة ينبغي أن لا يقف دعم عملية الوعي الاستهلاكي عند هذا الحد في ظل تلك التحديات، بل لا بد للأسر أن تتلقى المشورة حول إمكانية الاستفادة من دخلها المحدود و إمكانية استثماره، وكذلك إلى الخطر الذي قد يواجهها نتيجة نمط الاستهلاك الخاطئ أو سوء تدبيره وإنفاقه في غير أوجهه الحقيقية (http://www.libyasons.com/).

فيما سبق تم عرض أبرز المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي دعمت ثقافة الاستهلاك الاقتصادي الترفي والمتمثلة في (القروض الاستهلاكية، والمناسبات الاجتماعية والدينية ، ووسائل الإعلام ، وتجاوز الدخل أيا كانت الطبقة الاجتماعية، و تجاهل مبدأ ترشيد الاستهلاك)، والتي أثرت بدورها على حجم الدخل والادخار الأسري ومن ثم أسهمت في تزايد حدة المشكلات الاقتصادية الأسرية.

الآثار المترتبة على تزايد الاستهلاك الترفي

تعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية ذات التأثير على أفرادها وذلك بعملية التنشئة الاجتماعية. والأسرة غالبا ما تسعى إلى تحقيق رسالتها وأداء وظائفها الأساسية اللازمة لاستمرارها ووفق

إمكانياتها ، و خبراتها وأساليبها الخاصة في الحياة. وفي الوقت الراهن وما يبدو جلياً في إطار بعض الأسر غياب التدبير والتخطيط الرشيد عن حياتها ، والعشوائية في الصرف والإنفاق التي تؤدي إلى مزيد من مظاهر الخلل الاقتصادي للأسرة كالاستهلاك الترفي والذي قد يتحقق وفق مايلي :

١- تحول الاستهلاك الترفي مع الوقت عند بعض الأسر إلى (عادة استهلاكية).

٢- الإقبال المتزايد من قبل الأسر بشكل غير عقلاني على القروض الاستهلاكية لتلبية رغباتها في اقتناء السلع الكمالية ودخولها فيما بعد في أزمات مالية.

٣- انتشار الثقافة الاستهلاكية الترفية أدى إلى مخاطر ثقافية تتعلق بنشر الثقافة المصدرة(الدول المنتجة لتلك البضائع) ، مما ينتج عنها التبعية الثقافية لتلك الدول والشعور بالنقص.

٤- إن سيادة ثقافة الاستهلاك الترفي أدى إلى ضعف المقومات الأساسية للنمو ممثلا في الادخار والاستثمار ، فالدخل القومي هو محصلة الاستهلاك والادخار ، وأن الادخار هو ما سوف يدفع بعجلة التنمية بشكل أسرع.

٥- الاتجاه إلى الاستهلاك الترفي قلل من الإمكانيات التي من شأنها المشاركة في التكافل الاجتماعي
http://www.alukah.net/Web/rommany/0/19876/

٦- استنزاف دخول الأسر ذات الدخل المحدود واتساع دائرة الفقر.

٧- غياب ثقافة التوفير والتدبيرتحسبا للظروف الطارئة والمستقبلية.

٨- الآثار السلبية للسلوك الاستهلاكي غير الرشيد المتأثر بالدعاية والتقليد.

التضخم الاقتصادي والنزعة الاستهلاكية لدى الأسرة

يعد التضخم الاقتصادي أحد أبرز مظاهر الخلل الاقتصادي الذي أثر في أوضاع ونمط سلوك الأسر السعودية المعاصرة. وفي الواقع فإن التضخم الاقتصادي ، أو كما يطلق عليه أحيانا ظاهرة غلاء الأسعار ، يمثل أحد أهم الظواهر الاجتماعية من حيث شيوع الانتشار وخطورة الآثار. وفي هذا الصدد يشير (آل مظف ، ١٤٢٩) إلى أنه : "وبينما لم تقدم النظرية السوسيولوجية تفسيراً مباشراً ومحدداً للتضخم ، إلا أنه يمكن تحقيق جزء من هذه المهمة باستخدام بعض الاتجاهات النظرية المعروفة كالبنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية. حيث يمكن تفسير التضخم على أنه خلل في أداء الأبنية الاقتصادية لوظائفها الأساسية كعجز مؤسسات الإنتاج عن تلبية الطلب المتوقع على السلع ، أو فشل القائمين على صناعة السوق من متعاملين وصانعي قرار في الحفاظ على توازن آليات السوق من حيث عوامل العرض والطلب. وقد يذهب أنصار مدرسة التفاعلية الرمزية إلى أن غياب قيم العدالة في الجانب الإنتاجي والترشيد في الجانب الاستهلاكي والرقابة والشفافية في الجانب الرقابي تجنح

بالسوق إلى أوضاع غير طبيعية كارتفاع الأسعار(آل مظف، ١٤٢٩).

ومع التسليم بأهمية ما تقدم، ومحاولة رصد الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة نجد أن التأثير يكون أقوى على الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً والمتقاعدين وذوي المهارات المتوسطة أو المنخفضة مهنياً. إن ارتفاع الأسعار يؤثر على الفئات الاجتماعية الفقيرة والغنية على حد سواء، ولكن تأثيره يبقى أشدّ على الطبقات الفقيرة مقارنة بغيرها. وفي جميع الأحوال، فإن الأمر المؤكد هو وجود انعكاسات سلبية خطيرة للتضخم الاقتصادي على الأسرة، سواء من ناحية زعزعة استقرارها واعتلال صحة أفرادها النفسية واضطرار رب الأسرة إلى ممارسة أكثر من عمل في الوقت ذاته، وتعذر حصول أفراد الأسرة على بعض الاحتياجات الضرورية، ووقوع الأسرة في شرك الاقتراض والدين لتلبية احتياجات آنية مما ينتج عنه زيادة مديونيات الأفراد، وربما بروز مشكلات كالطلاق، والعنف الأسري، والخلافات العائلية كنتيجة مباشرة للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الأسرة، وما تخلقه زيادة مديونيات الأسرة من زيادة مضطردة في معدلات قلق أفراد الأسرة والخوف من العجز عن الوفاء بها بفعل ارتفاع تكلفة المعيشة. وعلى المدى الطويل يكون من النتائج المباشرة لاستمرار التضخم الاقتصادي اتساع دائرة الأسر الفقيرة في المجتمع. حيث إن ما تعيشه الأسرة من ظروف اجتماعية واقتصادية وصحية ينعكس بالتأكيد على المجتمع سلباً أو إيجاباً. وعلى حد تعبير (آل مظف، ١٤٢٩) عندما تعيش الأسرة حياة مستقرة فإن ذلك يعني مزيداً من الاستقرار المجتمعي، أما في حالة مرور الأسرة بظروف غير مرغوبة فإن تأثيرات ذلك تمتد لتشمل البناء الاجتماعي في شكله الكلي. ومن هنا فإن الحديث عن التأثيرات الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة يقتضي بالضرورة ملاحظة تداعيات ذلك على الأسرة كحالة خاصة وعلى المجتمع كنتيجة تراكمية لمجموع الحالات الأسرية.

مشكلة البطالة وأثرها على النزعة الاستهلاكية لدى الأسرة

تعد البطالة أحد معوقات قدرة الأسرة على إشباع احتياجاتها المادية، فانتشار البطالة بين القادرين على الإنتاج من أفرادها يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئا إلى دخل الأسرة، بل على العكس فإن الأفراد الذين يكونون في حالة بطالة يقتسمون دخول الأفراد المنتجين، مما يؤدي إلى خفض متوسط الدخل الفردي وتقليل معدل تكوين رأس المال وتقليل الادخار، وهي أمور ذات صلة وثيقة في تأثيرها السلبي على قدرات الأسرة المادية، وعقبة كبرى أمام إشباع احتياجاتهم المادية. ففي المملكة العربية السعودية بلغت نسبة البطالة بين الأفراد السعوديين في عام ٢٠٠٧م نحو(١١,٢٪)، وكانت النسبة في عام ١٩٩٩م(٨,١٪)، مما يشير إلى أن النسبة كانت تسير في اتجاه تصاعدي خلال تلك السنوات(مصلحة

الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠٠٧م).

لا يمكن تجاهل مشكلة البطالة والتي تمثل بدورها مظهراً واضحاً من مظاهر الخلل الاقتصادي الذي ينعكس على الأسرة، وتحليل هذه المشكلة يفضي إلى القطع بأنها لا تقتصر على كونها ذات طابع اقتصادي فقط، بل هي مشكلة اجتماعية وأمنية وسياسية ونفسية في الوقت ذاته. ويشير يحيى وآخرون(٢٠١٠م) حول آثار البطالة في الوطن العربي، إلى أن البطالة تشكل أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة. حيث تعاني الأسر المتعطل أفرادها من الفقر والحاجة والحرمان، كما أنها تؤثر بالسلب على نظرة الفرد لنفسه، لاسيما إذا ما كان مسئولاً عن أسرة تعتمد عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية. كذلك وفضلاً عما تمثله البطالة من هدر لاستثمار المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب(القوي المعطلة) ورعايتهم صحياً واجتماعياً وما قد يستتبعها من زيادة نسبة تعاطي المخدرات والعنف والجريمة. فإنها أيضاً تخلق حالة من التوتر في العلاقات الأسرية خاصة العلاقة بالزوجة والأبناء، إلى الحد الذي قد يهدد بتفكك الأسرة نهائياً وحدوث الطلاق.

اضطراب الأوضاع الاقتصادية والقدرات الاستهلاكية للأسرة

تبدو تجليات اضطراب الأوضاع الاقتصادية واضحة في ضعف العلاقات الأسرية والعزلة النسبية للأسرة، وسيادة الطابع الفردي بين أفرادها. بل وقد يمتد الأمر ليشمل العلاقات الأسرية سواء بين الزوجين، أو بينهم وبين الأبناء، أو بين الأسرة وأطراف خارجية كالجيران أو الأقارب. وهو ما يتزامن وشيوع قيم وثقافة الاستهلاك في الأسرة، والتطلع إلى ما هو فوق القدرات المالية والاقتصادية للأسرة، وانعكاس سيادة بعض القيم العولمية على الصعيد الثقافي والقيمي داخل الأسرة، وسلوك أفرادها في المجتمع على تشكيل وعي الشباب بضرورة التكيف مع ثقافة العولمة، سواء استند هذا التكيف على نمط الاستهلاك المادي للسلع، أو اكتفى بالاستهلاك المعنوي للصور والمعاني، وهو ما يعني تأسيس نوع من الوعي الزائف الذي يقف في مواجهة نمو الوعي الموضوعي. ومما لا شك فيه أن الاكتفاء باستيراد الثقافة الاستهلاكية فقط، من شأنه أن يفضي إلى تراخي الجهد الإنتاجي للتنمية ودفع المجتمع نحو الاستدانة لتغطية تيار الاستهلاك. وفي هذا الصدد فقد كشفت دراسة لـ (بركات وحسن، ٢٠٠٨) عن حرص مفردات عينة الدراسة على متابعة عروض المراكز التجارية(المولات) والمطاعم، ورغبتهم في تغيير هواتفهم النقالة من فترة لأخرى، وتركيزهم في تسوقهم على الماركات العالمية، لدرجة أن الجانب المتعلق بالثقافة والترويح أصبح أيضاً يرتبط بثقافة الاستهلاك. فضلاً عن أن شيوع ما يطلق عليه "ثقافة الهامبرجر" أو "النزعة الماكدونالدية "، وبجانب كونه يرهق ميزانية الأسرة من الناحية

الاقتصادية، فإنه يتسبب كذلك في اختفاء المناخ النفسي والجو الأسري المصاحب لتناول الطعام داخل المنزل وما يمثله من عملية إنسانية في الحياة الأسرية وإشباع الحاجات النفسية والعاطفية والاجتماعية، بينما تفتقد ثقافة الوجبات السريعة للتواصل والحوار بين أفراد الأسرة. أيضاً فإن ثقافة اقتناء الهاتف النقال أو (موبايل) تعد مثالاً آخر ذا دلالة، حيث تؤدي تلك الثقافة إلى تزييف وعي كثير من أفراد الأسرة، بحيازتهم للهاتف النقال من ماركة مميزة، الأمر الذي يحقق توازنا نفسياً مصطنعاً بإكساب الفرد الشعور بالتميز أو على الأقل بالمساواة مع الآخرين، وهو ما يدفع بفئات كثيرة غير قادرة أساساً إلى الاستدانة أحيانا لتحقيق الإشباع والنهم الاستهلاكي المتجدد (بركات وحسن، ٢٠٠٨).

أيضاً فإن الأوضاع الاقتصادية المضطربة للأسرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة العنف الأسري، فيرى (Davis,1995) أن هناك خمسة عوامل رئيسة مسئولة عن تزايد احتمال ظهور العنف بين الزوجين منها العامل الاقتصادي: فالفقر، وقلة الحيلة، والبطالة، والكسب غير الشرعي أو غير القانوني للرزق تزيد من احتمال وقوع العنف بين الزوجين.

إن الدوافع الاقتصادية تتصل مباشرة بالمعيشة الحياتية اليومية وبتوفير سبل العيش للأسرة. بل إن بعض الدراسات تكشف عن أن عدم الاستقرار الاقتصادي يأتي في مقدمة الأسباب الدافعة لرب الأسرة لممارسة العنف ضد أبنائه أو ضد زوجته، وفي بعض الأحيان وعندما يعجز رب الأسرة عن تلبية متطلباته الاقتصادية والمادية، قد يلجأ حينها إلى طرق أخرى توفر له النواحي المادية، وتشكل في ذات الوقت صورة من صور العنف كالاستيلاء على ممتلكات الغير بالقوة سواء في محيط الأسرة متمثلة في ممتلكات الزوجة أو الأم ..الخ، أو خارج نطاق الأسرة متمثلة في الحصول على المال بطرق غير مشروعة (الشهراني، ١٤٢٩).

كما أن تردي الوضع الاقتصادي للأسرة يؤثر بالسلب في تنشئة الأطفال وتربيتهم. وفي هذا الإطار يذكر (حمدان، ١٤٢٩) أن الحياة السوية تفي بالحاجات اللازمة لأفراد الأسرة من مأكل وملبس ومسكن واستمتاع بمتع الحياة المختلفة، بينما تتسبب الحياة القاسية الناتجة عن الفقر وشظف العيش في وجود الإحساس بالحرمان وما يترتب عليه من أنواع الحقد الاجتماعي والكراهية والعزلة الاجتماعية، ويمكن أن يكون الفرد المحروم وقوداً لأعمال التطرف والعنف، وقد يؤدي الإحساس بالحرمان إلى ضعف الانتماء.

ومن مظاهر الخلل الاقتصادي في الوقت الراهن ما يبدو جلياً في إطار بعض الأسر التي يغيب التدبير والتخطيط عن حياتها، وتنقصها الإدارة في الصرف، ولا يضع الأفراد في إطارها سقفاً لمصروفاتهم، وتكون النتيجة في العادة عشوائية الصرف والتي تؤدي إلى مزيد من النفقات من المال المتوافر لدى الأسرة، ثم اللجوء مستقبلاً إلى الديون والأقساط التي تغرق كثيرا من

الأسر. (www.helwannews.com,2010).

مظاهرالتغير الاجتماعي والسلوك الاستهلاكي للأسرة

تشير بعض الدراسات الاجتماعية مثل (الرميح، ٢٠٠٠م) و(الشثري، ١٤٢٩) إلى حدوث تغير اجتماعي في نمط العلاقات السائدة في المجتمع العربي السعودي في ظل التحول الاقتصادي، والتغير الاجتماعي السريع إبان فترة الطفرة الاقتصادية. كما تشير إلى أن هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية أدت الى تغيرات ثقافية وحضارية، شملت نمط التفاعل الأسري، وعلى الأخص ما يتعلق بسلطة الأب داخل الأسرة، ما تتجلى مظاهره في حدوث الخلافات في نطاق بعض الأسر فيما يتعلق باتخاذ القرار في كثير من الأمور الشخصية للأبناء، والصدامات بين الآباء والأبناء في نطاق الأسرة، والناجمة عن تمسك الآباء بضرورة التزام الابن وتمتعه بالطاعة التامة والتسليم بكل ما يقوله الأب كما كان سائداً في عقود سابقة، في مقابل محاولة الأبناء الاستقلال في آرائهم وقراراتهم وخاصة ما يتعلق بحياتهم الشخصية مثل اختيار العمل أو نوع التعليم أو اختيار الزوج أو الزوجة وغير ذلك من أمور حياتية مصيرية أو عادية لا أهمية لها (الشثري، ١٤٢٩).

وقد يستغل بعض الآباء كون الأسرة كيان اجتماعي وأخلاقي واقتصادي، يلزم الأب بالإنفاق على الأبناء والزوجة. قد يستغلون ذلك في تأكيد سلطتهم الذكورية عن طريق فرض قراراتهم الفردية على جميع أعضاء الأسرة والاعتماد في الإقناع على التهديد بالمال. وتكمن الإشكالية في أن الشاب على سبيل المثال إذا أدرك أن أباه يتصرف على هذا النحو، فإنه غالباً ما يرغب في أن يتحرر من هذه السلطة كلية بما قد يترتب على ذلك من تبعات (الشيخلي، ١٤٢٩).

كما أن خروج المرأة إلى العمل، ومساهمتها في الإنفاق على الأسرة، ودخولها مجال التعليم، حيث صارت المرأة مثقفة ومتعلمة وعاملة، قد أدى في مجمله إلى أن اقتطعت المرأة كثيراً من سيطرة الأب التقليدية المتوارثة في محيط الأسرة. وعليه فقد أصبح كثير من الوظائف التي تقدمها الأسرة لأفرادها، لاسيما ما يتعلق بالدور الاقتصادي من ناحية تأمين حاجيات الأفراد الأساسية، بل وربما الكماليات كذلك أصبحت تؤديها المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل. بل وقد يصل الأمر أحياناً إلى أن تتفرد المرأة في المسؤولية عبر اتخاذ القرارات الحازمة تجاه الأسرة، خاصة إذا ما كانت تتمتع برجاحة العقل والقدرة على تحمل المسؤولية. ويفضي هذا إلى القول بأن ما قد تتحمله المرأة من مشاركة اقتصادية وتحمل نفقات الأسرة المادية مع الرجل، إضافة لعوامل أخرى، كل هذه الأمور قد تتسبب في تغير مكانة المرأة داخل الأسرة، والتأثير على انفراد الرجل بسلطة اتخاذ القرار على الدوام دون شريك (المصري، ٢٠٠٨).

ولكن وإذا كانت الأسرة تعد بمنزلة وحدة

اقتصادية مهمة في المجتمع، فإنه يصبح من المهم الإشارة إلى ضرورة أن تتم عملية اتخاذ القرار في نطاقها اعتماداً على آلية المشاركة في اتخاذ القرار دون انفراد طرف واحد فقط بذلك، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخري، فإن من الضروري أن تلجأ الأسرة للتخطيط لميزانيتها وتحديد أولويات مصروفاتها الأساسية، وأن تعطي الأفضلية بالدرجة الأولى لبند الضروريات، وهي ما لا يمكن أن تستقيم الحياة بدونها مثل نفقات المأكل والمشرب والملبس والمسكن والصحة والأدوية والتعليم وغيرها. يلي ذلك من حيث الأهمية بند التحسينات، وتشمل ما ينفق لجعل الحياة أحسن حالا كتغيير أثاث المنزل أو النزهات والمناسبات أو شراء الأجهزة الحديثة النافعة وغير ذلك. ثم يأتي في نهاية سلم الأولويات بند الكماليات، وهي ما ينفق على كل ما لا يمثل أولوية أو حاجة ماسة.

ويجب أيضا على الزوج والزوجة التفاهم بشأن نفقات الأسرة وتحديدها والتخطيط لها على نحو يتفق ومواردهم الفعلية المتاحة. فالزوجان العاقلان هما اللذان ينجحان في قيادة أسرتهم إلى بر الأمان من خلال التخطيط المالي الجيد بحيث يتجنبان الاستدانة، وفي نفس الوقت ينجحان في تكوين مدخرات مالية تنفع الأسرة في الظروف المالية المتقلبة، وإشراك الأبناء في هذا التخطيط وأخذ أرائهم والتفاهم معهم بحسب المرحلة العمرية لهم، مع البعد عن الاستهلاك المظهري الذي يؤدي إلى الإسراف في غير محله أو شراء ما لا تحتاجه الأسرة بحجة رخص الثمن، أو سهولة الحصول عليه مهما كانت المغريات من خلال البرامج الإعلانية والتسويقية المتواصلة (www.helwannews.com, 2010).

وفيما يلي نعرض عددا من تلك المظاهر الاجتماعية التي لها تأثير على النزعة الاستهلاكية للأسرة وأنماط الاستهلاك لديها:

١- حجم الأسرة ودرجة الإعالة

وهي أن الفرد يعول عددا كبيرا من الأفراد داخل الأسرة، فحجم الإعالة لدى الأسر الفقيرة والمتوسطة يعد في الغالب من مسببات الفقر، لما له من دور سلبي في زيادة الأعباء والنفقات، وعدم المقدرة بتلبية احتياجات أفرادها، وخاصةً ما تحتاجه فئة (الأطفال، وكبار السن، والمعاقين) من توفير الخدمات الصحية الملائمة والحاجات الأساسية لمتطلبات الحياة. وفي العام (٢٠٠٧م) بلغت نسبة الإعالة الاقتصادية المنقحة للسعوديين نحو(٤.٩٪)، الأمر الذي يعني أن كل مشتغل من الأفراد السعوديين يعول ما يقارب(٥) أفراد، ويعد هذا المعدل مرتفعا، مما يزيد العبء الاقتصادي على الأسرة السعودية في الإنفاق اليومي على متطلبات الحياة المعيشية، وبالتالي ينخفض مستوى رفاهية الأسرة(مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠٠٧م).

يُسهم ارتفاع عدد المعالين والذين تتم إعالتهم من دخول العاملين بعدم تمتع العاملين بكامل دخولهم، وجعل أسرهم تواجه حالةً من العجز عن

الوفاء بإشباع احتياجات أفرادها. يؤدي أعداد الأسرة المعالة إلى ارتفاع فئة الأفراد غير المنتجين أو دون سن الإنتاج، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر بأتم معناه، كما يؤدي حجم الإعالة إلى عدم القدرة في أحيان كثيرة على سد احتياجات الأسرة، بالإضافة إلى أنه لا يدع مجالاً لتنظيم اقتصاديات الأسرة في ظل قلة الفرص الوظيفية وانعدامها، كما أن الرعاية الأسرية تكون أضعف وتتضاءل اللهفة على الأطفال، وتكون الفرصة مهيأة للتفرقة بين الأولاد.

ومن بين الحلول لمعالجة مشكلة إرهاق رب الأسرة هو شفافية رب الأسرة مع بقية أفرادها حول إيضاحه لحقيقة دخله الشهري، وطلبه التكيف والتقبل من قبل أفراد الأسرة مع حقيقة هذا الدخل، وترتيب الأولويات بما يعود بالنفع على كل فرد منها، وإيجاد شراكة حقيقية داخل الأسرة بتوزيع مصروف شهري لمرة واحدة لكل فرد من أفرادها دون أن يصبح الأب ملزماً بدفع أي مبالغ أخرى طيلة الشهر، بالإضافة لتوزيع المسؤولية داخل المنزل من حيث خلق الأدوار بين الأبناء في متابعة ما يصرف لتسديد فواتير الكهرباء والاتصالات، ومئونة المنزل الشهرية، وكذلك المصروف المخصص شهرياً لتبضع أفراد الأسرة.

٢- تعدد الزوجات

يقوم بعض الأزواج بالزواج من أكثر من واحدة، وهذا سبب في كثرة الإنجاب، فيكثر الأبناء من أمهات مختلفات، ويزيد من أعباء الزوج والأسرة بشكل عام، فيتبع ذلك مشكلات اقتصادية ومشكلات أخرى نفسية واجتماعية، وقد ينتهي ذلك بعدم القدرة على إشباع احتياجات ورغبات الأبناء، المر الذي يقود إلى حدوث بعض المشكلات الاجتماعية والنفسية كتفكك الأسرة وتشرد الأطفال أو عوزهم وشعورهم بالنقص والحرمان.

٣- إحجام الشباب عن الزواج

من الواضح أن الشباب في هذه الأيام لا يقبلون على الزواج كما كان الأمر في السابق، وربما تكون من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة الأسرية الأسباب المادية وهو عدم مقدرة الأسرة مجابهة ارتفاع المهور من جهة، وزيادة نفقات وتكاليف الزواج من جهة أخرى، وفي دراسة الرميح وآخرون (١٩٠ : ١٤٣٢) يرى ٨٨.٤٪ من إجمالي عينة الدراسة أن ارتفاع تكاليف الزواج تسهم في زيادة المعاكسات بدرجة أو بأخرى وذلك قد يرجع للعديد من الأسباب منها ما يلي :

١- إن ارتفاع تكلفة الزواج تعوق الزواج وتحد منه والزواج هو سنة الحياة والكون ووجود عقبات تعوق ذلك يعني كبت طاقة وغريزة عن أن تأخذ مسارها الطبيعي والصحيح وهذا يساعد على انحراف أو كبت هذه الطاقة مما يساعد على ظهور سلوكيات سلبية ومنها المعاكسات.

٢- إن ارتفاع تكلفة الزواج وشعور بعض

الشباب بالعجز أمام إتمام الزواج يؤدي لشعور هؤلاء الشباب بالإحباط والعجز عن تحقيق آمالهم المشروعة مما يمثل ضغط بيولوجي واجتماعي يصعب مواجهته مما يؤدي للسلوك السلبي، وهذا ما توضحه نظرية الضغوط الاجتماعية التي ترى أن تزايد الضغوط واستمرارها يؤدي لانحراف سلوك الإنسان المتعرض لهذه الضغوط، ومن هذه الانحرافات السلوكية المعاكسات. وتشير نتائج دراسة (الصغير، ١٤٣٢) إلى تزايد ارتفاع تكاليف الزواج في المجتمع السعودي المعاصر لعدة أسباب أهمها:

أ) ارتفاع تكاليف المسكن الحضري.

ب) ارتفاع تكاليف وقيمة المهور في المجتمع السعودي المعاصر.

ج) ارتفاع تكاليف حفل الزواج في المجتمع السعودي المعاصر.

د) ارتفاع تكاليف الهدايا وتأثيث مسكن الزوجية.

كل العوامل السابقة أدت إلى ارتفاع تكاليف الزواج بشكل كبير، مما يضع عراقيل وعقبات كبيرة أمام الزواج وعندما يشعر الشاب بصعوبة الزواج وأن الطريق القويم يحاط بالعراقيل فمن الطبيعي أن ينحرف بعض الشباب عن الطريق القويم ومنها تزايد المعاكسات والانحرافات في المجتمع. لذلك فإن الطريقة المثلى لحل هذه المشكلة هي توعية الوالدين، والرجوع إلى التعاليم الدينية والإنسانية في عدم المغالاة والمبالغة في المهور وتكاليف الزواج.

النتائج العامة

في ضوء المناقشات والتحليلات السابقة، تخلص هذه الدراسة إلى عدة نتائج أساسية ومنها:

١- إن ثقافة الاستهلاك الترفي بشكلها الحالي لم تكن وليدة المجتمع رغم بعض المتغيرات الاجتماعية التي دعمت نشوءها وتفاقمها، فقد لعبت العولمة دوراً هاما وعاملا حاسما في تصدير ثقافة الاستهلاك بنقل تلك الثقافة من الدول الرأسمالية إلى الدول النامية، أي الانفتاح على العالم الخارجي والثقافات الأخرى، وانتقال عناصر ثقافة الاستهلاك من الدول المتقدمة.

٢- لعبت القروض الاستهلاكية دوراً سلبياً في تشجيع أفراد المجتمع على المضي قدما في إنفاق الأموال على سلع كمالية لا تندرج تحت قائمة الاحتياجات الأساسية للأسر.

٣- إن التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصال و التقنية الإعلانية أضحت متحكمة في العملية الإنتاجية من حيث أنماط التسويق والعرض والاستهلاك، وتحول مضمون الإعلان وهدفه إلى عملية تسهيل الحصول على السلعة، ودعم النزعة الاستهلاكية للجماهير، ودفع المواطن للهرولة إليها وامتلاكها بغض النظر عن مبدأ الجودة أو القيمة الحقيقية للسلعة المعلن عنها.

٤- تلعب ثقافة المجتمع دوراً في تحديد شكل وفلسفة الاستهلاك لأفراده من واقع القيم والمعتقدات المكونة لها. وينطبق ذلك على المجتمع السعودي حيث

تؤثر العادات الاجتماعية المحلية على الأنماط الاستهلاكية للأسر، وهو ما يبدو واضحاً في المناسبات الدينية والاجتماعية.

٥- أن الغالبية العظمى من الأسر على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية تتجه إلى الاستهلاك الترفي دون اعتبارات واضحة للدخل الأسري، والطبقة التي تنتمي إليها وما قد يترتب على هذا الاتجاه.

٦- يعد غياب الوعي الاستهلاكي الرشيد من أهم المتغيرات الداعمة لثقافة الاستهلاك، فإذا تحقق هذا الوعي الاستهلاكي الرشيد لدى الأسر أصبح لديها المقدرة على التمييز بين رغباتها وحاجاتها وبين الأهم والمهم من بين تلك الاحتياجات، إضافة إلى معرفة قيمة تلك الاحتياجات بالنسبة إلى الدخل.

٧- إن الحديث عن التأثيرات الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة يقتضي بالضرورة ملاحظة تداعيات ذلك على الأسرة كحالة خاصة، وعلى المجتمع كنتيجة تراكمية لمجموع الحالات الأسرية.

٨- تؤكد النظرية الاجتماعية على أهمية التربية والتعليم كعامل رئيس في خلق المستهلك الرشيد الذي يضع في أولوياته القدرة الشرائية والحاجة إلى المنتج عند اتخاذ قرارات الشراء، وإكساب أعضاء الأسر الخبرات والمهارات والكفاءة التي تسهم بخلق مستهلكين راشدين يجنبوا حدوث المشاكل الاقتصادية لأسرهم.

٩- تتعدد وتتنوع مصادر الضغوط الاقتصادية للأسرة كالشعور بضيق ذات اليد أو قلة الدخل أو البطالة أو الفقر وزيادة الديون وما يرتبط بها من مشاكل مادية تعوق إشباع احتياجات أفرادها مما يمكن تفسيره من خلال نظرية الضغوط الاجتماعية، فالضغوط الاجتماعية هي الحالة التي تجد الأسرة فيها نفسها في موقف صعب لا تستطيع التكيف معه مما ينعكس سلبياً على حياتها ومعاشها وحدوث العنف الأسري أو الطلاق أو انحراف الأبناء أو تفكك الأسرة.

١٠- تعد مشكلة البطالة أحد معوقات قدرة الأسرة على إشباع احتياجاتها المادية، ومن ثم لا يمكن تجاهل دورها كمظهر واضح من مظاهر الخلل الاقتصادي التي تنعكس على الأسرة.

١١- تبدو تجليات اضطراب الأوضاع الاقتصادية واضحة في ضعف العلاقات الأسرية والعزلة النسبية للأسرة، وسيادة الطابع الفردي بين أفرادها. بل وقد يمتد الأمر ليشمل العلاقات الأسرية في محيط الأسرة ذاتها.

١٢- أدى التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع للأسرة إبان فترة الطفرة الاقتصادية ؛ إلى حدوث تغير في نمط العلاقات السائدة في المجتمع في ظل التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع.

١٣- يؤثر عدد أفراد الأسرة، و حجم الإعالة، و تعدد الزوجات، و إحجام الشباب عن الزواج لدى الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل على عدم القدرة في أحيان كثيرة عن سد احتياجاتها، كما لا يدع مجالاً لتنظيم اقتصاديات الأسرة في ظل قلة الفرص الوظيفية أوانعدامها.

التوصيات والمقترحات

١- ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام الأكاديمي بدراسة قضايا الأسرة السعودية لاسيما ما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على استقرارها.

٢- ضرورة تنظيم برامج توعوية وتدريبية عبر جهات متخصصة، من شأنها التوعية بمخاطر ثقافة الاستهلاك الترفي، والأطر الصحيحة للإنفاق، والعمل على إكساب الأسر ثقافة استهلاكية واعية مع ضرورة التركيز على الفئة العمرية الصغيرة.

٣- ضرورة التصدي لمشكلة البطالة، بوصفها من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تحد من قدرة الأسرة على الاضطلاع بأدوارها المنوطة بها بكفاءة.

٤- ضرورة تبني سياسة الاستهلاك المستقبلي وذلك بتشجيع الأفراد على الادخار، وفتح قنوات فعالة لاستثمار الثروات، ودفع عجلة التنمية.

٥- ضرورة تعضيد العامل الديني الذي يدعم ثقافة الاستهلاك العقلاني الرشيد.

٦- ضرورة العمل على إكساب الأسرة مهارات التخطيط الحياتي الواعي فيما يتعلق بحاضر ومستقبل الأسرة الاقتصادي، وأهمية أن ينطوي ذلك على مشاركة من جميع الأطراف المعنية في الأسرة في اتخاذ القرار.

المراجع

أبو طالب، مها، (١٤٢٠). ترشيد المستهلك والاستهلاك وتحديات المستقبل، الأمارات العربية المتحدة، ابوظبي: دار القلم للنشر والتوزيع.

بركات، وجدي محمد و محمد منصور حسن، (٢٠٠٨). نحو إستراتيجية عربية لمواجهة تأثير الإعلام المعاصر على الأسرة والشباب، مؤتمر الأسرة والشباب في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الشارقة، المجلس الأعلى للأسرة، ٢٢- ٢٠٠٨/١/٢٤م.

التركي، ثريا و أبوبكر بافادر، (١٤٢٧). جدة أم الرخاء والشدة: تحولات الحياة الأسرية بين فترتين. جدة: درا الشروق.

الثاقب ،فهد ثاقب، (١٩٩٩). المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي: الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ط١، جامعة الكويت، الكويت.

الجهني ، عبد العزيز بن حمدي، (١٤٢٧هـ). الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي: من وجهة نظر الزوجات المتصلات بوحدة الإرشاد الاجتماعي، وحدة الإرشاد الاجتماعي، وزارة الشئون الاجتماعية، الرياض.

حجازي ، حمد مجدي، (١٩٩٩م). العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر – ديسمبر.

حمدان، سعيد بن سعيد، (١٤٢٩). دور الأسرة في

تنمية قيم المواطنة لدى الشباب في ظل تحديات العولمة: رؤية اجتماعية تحليلية، (في): ندوة (الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة)، والتي نظمتها الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الرياض، الفترة من ٥-١٤٢٩/٥/٧هـ الموافق ١٠-٢٠٠٨/٥/١٢م.

حمودي، أحمد جميل، (٢٠٠٨). الأسرة العربية والتنشئة الاجتماعية، الحوار المتمدن - العدد: ٢٣٢٧، ٢٠٠٨/٦/٢٩
http://www.ahewar.org/

حيسو، معنز، (٢٠١٠). دور الأسرة في ظل العلاقات الاقتصادية السائدة، مجلة الثري الإلكترونية (مجلة فكرية ثقافية أدبية).
http://www.tharasy.com/thara/modules/wfchannel.

الخطيب، سلوى عبد الحميد، (١٩٩٣). الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي، دراسة تحليلية لأحد ملفات محكمة الضمان، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الملك سعود، كلية الآداب

الرميح، صالح رميح، (١٤٣٢هـ). المعاكسات في المجتمع العربي السعودي: دراسة من المنظور البيئي المتكامل للأسباب والآثار وطرق الحد منها، دراسة غير منشورة، الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

الرميح، صالح رميح، (١٤٣١هـ). الخصائص الاجتماعية والنفسية للسجناء: دراسة الأسباب وتداعيات البيئة الاجتماعية والفيزيقية المرتبطة بالسجناء، الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

الرميح، صالح رميح، (١٤٣٠هـ).النظرة الاجتماعية إلى المطلقة: رؤية اجتماعية، مجلة جامعة الملك سعود، م٢١، الآداب (٢)، ص ص٤٧٥-٥٠٦.

الرميح، صالح رميح، (٢٠٠٠م). "نظريات التنمية في المجتمع العربي السعودي"، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الثالث عشر، ابريل في الفترة من٢- ٢٠٠٠/٤/٣م، ص ص: ٤٠٩- ٤٦٢.

السبيعي، ذعار سلطان ، (١٤١٧هـ) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة ، رسالة ماجستير غير منشور ، الرياض نايف العربية للعلوم الأمنية.

سليمان، أحمد، (٢٠٠٠م). سلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق على السوق السعودي، الرياض: معهد الإدارة العامة.

السيف، محمد إبراهيم، (١٩٩٧). المدخل إلى دراسة المجتمع العربي السعودي ، الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.

الشثري، عبد العزيز بن حمود، (١٤٢٩). الأسرة ودورها في التوجيه السلوكي للأبناء والبنات،

(في): ندوة (الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة)، والتي نظمتها الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الرياض، الفترة من ٥-١٤٢٩/٥/٧هـ الموافق ١٠-٢٠٠٨/٥/١٢م.

الشهراني، عائض بن سعد (١٤٢٩). الخدمة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري، (في): ندوة (الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة)، والتي نظمتها الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الرياض، الفترة من ٥-١٤٢٩/٥/٧هـ الموافق ١٠-٢٠٠٨/٥/١٢م.

الشيخلي، عبد القادر (١٤٢٩). تأملات حول تأثير العولمة على سلطة الوالدين، (في): ندوة (الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة)، والتي نظمتها الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الرياض، الفترة من ٥-١٤٢٩/٥/٧هـ الموافق ١٠- ٢٠٠٨/٥/١٢م.

الصغير، صالح، وآخرون (١٤٣٢)، معوقات الزواج في المجتمع السعودي، الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم.

الصلوي، منصور عبد الله علي (٢٠٠٤). التركيب الاجتماعي للأسرة المعيشية، رسالة ماجستير منشورة (في): موقع المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، http://www.yemen-nic.info/index.php

الطائي، عبد الرزاق (٢٠١٠). النفط وما أحدثه من تغيرات اقتصادية واجتماعية في أقطار الخليج العربي، دراسة منشورة بتاريخ ٢٢ فبراير(في): http://pulpit.alwatanvoice.com/index.html

علي، وائل فاضل (٢٠١٠). العولمة والتنشئة الاجتماعية، منشور على الشبكة الدولية للمعلومات بموقع: www.ahlulbeit.se/.

العنقري، سلطان عبد العزيز (٢٠٠٢م). جرائم سرقة السيارات في المملكة العربية السعودية، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية.

القحطاني، ذعار ناصر (١٤٢٩هـ). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث سارقي السيارات، رسالة ماجستير (غير منشور)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الكبر، هيفاء فوزي (١٩٨٧م). المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، ط١، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

محمد، ابتهال (٢٠٠٧). التغيرات التي طرأت على الأسرة، منشور (في): منتدى العلوم الاجتماعية، ٢٤ إبريل

http://swmsa.net/forum/archive/index.php .

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠٠٧). بحث القوى العاملة لعام٢٠٠٧م، الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

المصري، فدى، (٢٠٠٨). التحولات لدى الأسرة العربية المعاصرة، (في): الحوار المتمدن، العدد (٢٣١٨)، ٢٠ يونيو. http://www.ahewar.org

المطلق، محمد فهد، (١٤٠٩هـ). جنوح الأحداث دراسية ميدانية اجتماعية للأحداث، رسالة ماجستير غير منشوره ، الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

آل مظف، عبيد بن علي، (١٤٢٩). الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة، (في): ندوة (الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة)، والتي نظمتها الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الرياض، الفترة من ٥-٧/٥/١٤٢٩هـ الموافق ١٠-١٢/٥/٢٠٠٨م.

آل مظف، عبيد بن علي، (٢٠١١م). العوامل المؤثرة في سلوك الاستهلاك لدى الشباب في المجتمع السعودي: دراسة على طلاب المرحلة الجامعية بجامعة الملك سعود، مجلة جامعة الملك سعود، م٢٣، الآداب(١)، ص ص١٢٥- ٥٢.

ميزانية الأسرة بين الهدر والترشيد، (٢٠١٠م). مقال منشور دون اسم مؤلف بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بموقع: http://www.helwannews.com.

يحي، سعيدي وراح بوفرة وعلي فرين، (٢٠١٠). الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي، جامعة المسيلة، الجزائر، دراسة منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات بتاريخ: ٢٠١٠/١٢/٣١ بموقع: www.kantakji.com/ .

Carol Brennan and Katrina Ritters. "Consumer education in the UK: new developments in policy, strategy and implementation". *International Journal of Consumer Studies*. 27 . (3). (2003). 223–224.

Carole J. Makela and Selinah Peters. "Consumer education: creating consumer awareness among adolescents in Botswana". International *Journal of Consumer Studies*. 28. (4). (2004). . (2004). 379–387.

Davis, Liane (1995).Domestic violence. In: Encyclopedia of Social Work(ed)Richard Edward. NASW press, Washington, Dc.

Rosa Duarte, Vicent Alcántara. "Consumption structure and atmospheric pollution in Spain: towards a higher sustainability". *International Journal of Consumer Studies*. 27. (3). (2003). 238–238

المواقع الالكترونية

http://www.libyasons.com/vb/showthread.php?t=88037
http://www.alukah.net/Web/rommany/0/19876/
http://alakhbar.sd/sd/index.php?option=com_content&task=view&id=549&Itemid=319

الصحف والمجلات

البدراني، بادي. الرياض .الأربعاء ١٤ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ٢٨ ابريل٢٠١٠م. العدد15283.

الخولي، سعيد . عكاظ . الأحد ١٤٣١/٠٩/٠٥ هـ ١٥ أغسطس ٢٠١٠ م، العدد: ٣٣٤٦.

الرياض، الخميس ٣٠ رمضان ١٤٣١ هـ - ٩ سبتمبر ٢٠١٠م - العدد ١٥٤١٧.

الفيفي، عائشة . عكاظ . السبت ١٤٢٨/٤/١١هـ، (٢٨/أبريل/٢٠٠٧ العدد: ٢١٤١.

Practical Views towards Remedying the Economic Malfunction and the Patterns of Consumerism within the Saudi Families

Saleh R . AL Remaih
Professor of sociology,
College of Arts, King Saud University

(Received 12/3/1432H. accepted for publication 23/7/1432H.)

Abstract. There is a lack of rational consumption within Saudi families so much so that the pattern of consumerism has become the greatest challenge within the Saudi families. Therefore, raising the awareness about the responsible economic consumption in these families would rationalize their consumption and achieve the economic principles which a Muslim family should be committed to by not being extravagant. Such awareness would also lead to careful and responsible economic dealings which, in turn, would not create social, economic, and class distinctions within the Saudi families, a point which would be reflected in the ways families raise their children and create family harmony.

This study sheds light on the influence of the economy factors on the unwise consumption of Saudi families. It presents some practical solutions and suggestions to solve and face this problematic pattern of overconsumption in the different types of Saudi families. The main findings of the study include (a) providing practical solutions to decrease family economic consumption, (b) limiting the economic imbalance in Saudi families, and (c) protecting Saudi families and insuring their survival.